مواجهة

هل تغيرت الصورة بعد الثورة؟!

رجل الأمن.. والمواطن..
علاقة تتأرجح بين المصالحة والقطيعة..!!!

بين لحظة وأخرى، وأنت في مجلس أو على ظهر باص، تسمع إلى بوح الناس وشكواهم من تصرفات بعض رجال الأمن أو المرور وابتزازهم للمواطن.. هذه الشكاوى المتكررة تعكس مستوى عالي من نفور المجتمع من الأجهزة الأمنية.. وبين الحين والآخر تسمع أحدهم يقسم يميناً أن (س) من رجال الأمن - الذي مرّ أمامهم - كان ضمن عصابات الحارات، واليوم رجل أمن يحمي المجتمع!!!!!.. أما سردهم لبطولات أخذ الحق باليد دون اللجوء إلى الأمن فيطول..

تتنفس الأمل من »سم الخياط« حين تسمع استدراك أحدهم: (لكن الخير موجود، لا »تصدقش« .. أنا أعرف رجل أمن في مكان كذا - للأمانة - «ابن ناس« ،إذا رحت إليه مطلوباً ينتصر لحقك بالقانون).. رغم هذا الاستدراك تبقى محاصراً بأسئلة عن جوهر الفجوة القائمة بين المجتمع ورجل الأمن، حتى صار الطرفين على بعد نقيضين، فبينما يرى بعض رجال الشرطة هذه الوظيفة مغنماً كبيراً.. تجد المجتمع - استتباعاً لذلك - لا زال ينظر إلى الشرطة، كخصم يُخشى منه ضياع حق المواطن، سواءً كان جانياً أو مجنياً عليه.. وبين هذا وذاك يقع واقع الشرطة، إما في مبنى متهالك، أو مبنى مستأجر منذ عقود، أخذت إيجاراته من خزينة الدولة ما يكفي لبناء عشرة أقسام نموذجية..

في هذه المواجهة الحوارية نناقش المجتمع ممثلاً بشخصية اجتماعية عُرَف عنها الطرح البناء والرؤى الحقوقية المستنيرة، وهو الباحث الاجتماعي والناشط السياسي والحقوقي الدكتور عادل الشجاع، ونناقش في الطرف الآخر الأمن العام ممثلاً بشخصية أمنية امتلكت صدى محمود لدى الناس بنشاطها الأمني الوطني المميز، وبضبطها لأكبر شحنة أسلحة مهربة إلى داخل البلد وحظيت بتكريم رئيس الجمهورية في بادرة جميلة على طريق استعادة هيبة ومكانة الامن، وهو مدير أمن محافظة الحديدة العميد محمد المقالح.. وبين سطور هذه المواجهة نستجلي الرؤى حول العوامل الأهم في تكوين الصورة الذهنية المشار إليها.... فإلى نص هذا التواجه الحواري المقتضب..

أدار المواجهة/ محمد محمد إبراهيم
mibrahim734777818@gmail.com

الباحث الاجتماعي والناشط السياسي والحقوقي الدكتور عادل الشجاع لـ(الثورة)

رجل الأمن لم يقدم نفسه حامياً للمجتمع
الممارسات الخاطئة والبنية التحتية وانعدام الوعي وراء ضعف المؤسسة الأمنية
الأحزاب غذت الذاكرة المجتمعية بمفهوم سيئ عن رجل الأمن

د.عادل الشجاع

• بداية دكتور عادل.. ما الذي يقف وراء نفور المجتمع من الأمن ؟ وما أبرز عوامل تشكيل الصورة الذهنية لدى المواطن اليمني عن ..؟

- نفور المجتمع من الأجهزة الأمنية ينبع من صورة ذهنية مخيفة، رسمتها كثير من العوامل التي تراكمت لدى المجتمع عن الأجهزة الأمنية الضابطة والرادعة لكل من يسيء السلوك، كما هي أجهزة الأمن في فكل بقاع الأرض، تثير الهيبة في نفوس الناس، فأن يستدعيك شرطي الأمن فهذا يعني وجود مشكلة يجب الوصول لحلها، وهذا مكمن الهيبة والنفور خصوصاً لدي الجناة والمجرمين والخارجين على القانون، لكن النفور الموجود في المجتمع اليمني يشمل الجميع حتى الذي له حق لدى الخصم، فتجد المواطن الذي له الحق - المجني عليه - خائفاً من الذهاب إلى الأمن، فذلك يقتضي حق الطقم أو الأفراد الذين سيتنفذون على غريمه، في الوقت الذي يعاني من مشاعر مؤلمة جراء الظلم الذي طاله، وبالتالي يضطر إما للعجز أو الحيلة على خصمه، أو إلى العنف والجريمة.. أما العوامل التي تقف وراء تشكل هذه الصورة الذهنية المتنافرة ملامحها، فمرجعها ثلاثة عوامل.. يتركز العامل الأول حول الأجهزة الأمنية ذاتها.. والعامل الثاني حول الاحزاب السياسية التي كانت في البداية تشتغل في السر، وبالتالي كانت تقدم صورة مشوهة لرجل الأمن، فلا توجد تفرقة بين رجل الأمن الذي ينتمي إلى الأجهزة الأمنية المتمثلة بالأمن السياسي أو الأمن الوطني، أو رجل الأمن الموجود في قسم الشرطة.. والثالث هو عامل الجهل وعدم والوعي الحقوقي المجتمعي..

• بتفصيل أدق دكتور، فيما يتعلق بدور الأجهزة الأمنية والأحزاب والجهل في تشكيل هذه الصورة ..؟

- أولاً رجل الأمن لم يقدم نفسه على أنه يقدم خدمة للمواطن، سواء رجل المرور في الشارع أو رجل الشرطة في قسم الشرطة، أو حتى رجل الأمن الذي يحمي الأمن الوطني داخل البلد، فبدا متصرفاً كسلطة لا تعرف إلا الضبط والابتزاز وأخذ أجرتها مقابل عملها الأمني.. أما الأحزاب السياسية وما يتعلق بدورها السلبي فقد غذّت الذاكرة المجتمعية بمفهوم سيء عن رجل الأمن كجزء من استراتيجية عملها السياسي الهادف إلى تشويه هذا الجهاز نكاية بالسلطة مثلاً واستغلالاً للقضايا الأمنية في المماحكات السياسية.. وما يتعلق بالجهل فنحن نعلم أن عدم الوعي الحقوقي والمدني جعل العلاقة بين المواطن العادي ورجل الأمن علاقة مشوهة وملتبسة، وعلى هذا الأساس تشكلت صورة ذهنية سيئة لرجل الأمن، يبدو كما لو أنه يريد يبتز هذا المواطن، ولا يقف إلى جانب حق المواطن بقدر ما يقف إلى جانب حقوقه، ربما لأن أغلب عناصر الأمن يشكون من مرتباتهم وبالتالي فرجل الأمن أو المرور يريد تحسين وضعه الاقتصادي على حساب المواطن، والمشكل إنه يدرك إن هذا التصرف يزيد الصورة قتامة..

• كيف تنظرون إلى أقسام الشرطة من ناحية البنية التحتية ؟ ومن ثم المعاملة التي تجري فيها..؟

- أولا البنية التحتية سيئة جداً، وهي تعبير صريح عن واقع الوظيفة الأمنية والشرطوية بصفة عامة.. فلو نظرنا إلى قوام أقسام الشرطة في أمانة العاصمة فهي قليلة جداً لا تغطي الجانب الأمني ككل، ويضاف لهذا إن معظم هذه الأقسام كمباني مستأجرة ومستحدثة، واستئجارها نافذة واضحة من نوافذ الفساد حيث تعقد صفقات بمبالغ باهظة من خزينة الدولة كإيجارات وبالتالي يحدث استغلال ذلك في عمولات للضباط لقاء هذه المبالغ والإيجارات..

أما بالنسبة للمعاملات - التي تحصل داخل هذه الأقسام - مع مختلف القضايا الخلافية والنزاعية بين المواطنين فهي معاملات خارجة في معظمها عن منطق العمل الأمني والوظيفة الأمنية.. تبدأ من الممارسات الخاطئة ذات المنحى الابتزازي، ولا تنتهي بجلافة التعاطي مع المواطن، ظناً من رجل الأمن، إن ذلك حزم أو هيبة للدولة، دون أن يعي أن المواطن والمجتمع أيضاً يقرأ هذه الممارسات من منظور الوعي الحقوقي خصوصاً حين يكون المواطن مجني عليه وينتظر من رجل الأمن أن يحميه دون ابتزاز مالي لقاء هذه الحماية، وأن يعيد حقه بالقانون وليس بالعنف خارج القانون.. فممارسة العنف مع أصحاب القضايا الخلافية تكرس لدى المواطن الصورة الذهنية السوداوية فتنشأ علاقة بين المواطن ورجل الأمن لا تقوم على الود، بقدر ما تقوم على العداء..

• برأيكم أين يكمن الخلل في هذه الجلافة لدى رجل الأمن ؟

- مكمن هذه المعاملة واضح، إذ إنها تعكس ثقافة مفادها إن هذا الفرد لم يُرب داخل المعسكر على حب الوطن، ومفهوم حب الوطن قاصرٌ أيضاً عند هذا الشرطي، ويعتبر أن وجوده في هذا المكان يقتضي أداء ضريبة للشخص الذي وضعه في هذا المكان.. مع العلم إن حب الوطن ليس هذا، وليس الوقوف تحت العلم في طابور الصباح.. بل يأتي حب الوطن في إطار تقديم الخدمات للمواطنين وتحبيبهم بهذا الوطن، فرجل المرور ينبه المخالف إلى المخالفة التي ارتكبها، قبل أن يكتب له القسيمة، حتى لا يكررها مرة أخرى.. فهنا يتقبل المواطن تحمل أدب المخالفة، وعندما يربط المرور - من البداية - غض النظر عن هذه المخالفة أو إزالتها بقيمة مشروطة، لا شك أن المواطن سيرتكب المخالفة تلو أخرى، وهو يدرك أن بإمكانه إزالة العديد من المخالفات، بمبلغ زهيد لرجل المرور.. فرجل المرور هنا يكرس لدى ذهنية المواطن ثقافة تجاوز القانون والتمرد عليه وصولاً إلى اختلال النظام العام والآداب العامة للطريق وسقوط هيبة المرور إلى الحظيظ، وحينها يشكو رجال المرور أن المجتمع لا يقدر رجل المرور وهكذا.. في الوقت الذي لا علاقة للمجتمع بالنتيجة بقدر ما يرتبط السبب بإساءة رجل المرور أو رجل الأمن للوظيفة الشرطوية..

هل المعايير في ممارسة هذه الوظيفة ؟ وما المعايير التي يجب توفرها في رجل الأمن ؟

لا يكمن الخطأ في المعايير بقدر ما يكمن في تغييب هذه المعايير، فحالياً لا توجد معايير، وكان ينبغي أن تكون هناك معايير دقيقة، من أهمها تحلي رجل الأمن بالصبر وأن يتحلى باليقظة والوعي، وأن يدرك أن المطلوب من رجل الأمن هو أن يحد من الجريمة أو يمنعها قبل وقوعها، وليس مهمة رجل الأمن أن يأتي بعد الجريمة، وهذه ثقافة سائدة في اليمن، وكأن رجل الأمن يتعامل مع الجريمة بعد حدوثها فقط .. لذلك تزداد الجريمة في اليمن .. فكثير من الجرائم المختلفة التي تبدأ بالسرقة والنهب وقطع الطريق إلى جرائم الاغتيالات وما إلى ذلك هي تحدث وبعدها يأتي الأمن.. معايير الوعي واليقظة والولاء للمهنة والرسالة الأمنية في حماية المجتمع، ما ينبغي أن يتحلى بها رجل الأمن ورجل المرور والجندي، لكن على ما يبدو أن العالم العربي يختار رجال الأمن من العناصر التي لا تتوفر فيها هذه المعايير مما يجعل الجريمة تنتشر وتظل بيئتها خصبة ومصدر رزق مستمر، وهذه هي الجريمة بحد ذاتها..

• كيف تكون الجريمة مصدر رزق..؟ وكيف تفسر شكوى بعض الناس أن ثمة أشخاص عرفوا ضمن عصابات وأصبحوا رجال أمن ؟

- يتجلى ذلك في أن الكثير من أقسام الشرطة للأسف الشديد تتعامل مع عصابات كي تأتي لها بالخصوم والغرماء الذين يعتبرون مصدر رزق لهذه الأقسام.. وبالتالي ليس غريباً أن تجد أشخاصاً أصبحوا رجال أمن وأنت تعرفهم أنهم كانوا يقودون عصابات في الحارات.. فالسبب يكمن في كثرة تعامل رجال الامن مع هؤلاء والدخول في مساومات هدفها في البداية قيمي للوصول إلى المجرمين لكنها تنتهي بتطبيع رجل الأمن نفسه على ممارسات خارج القانون، بل فساد واسترزاق وبهذه الوسيلة يكون رجل الأمن قد صبح ضمن دوامة العصابات، حتى أصبح رجل الأمن يفكر إنه من خلال هؤلاء يستطيع أن يصل إلى المجرمين بل يستطيع أن يحل الكثير من القضايا عن طريقهم.. طالما وحل القضايا يأتي في إطار المكسب الاقتصادي... لكن هذا التوصيف الواقعي لما يجري في بعض الأقسام، لا يعني غياب العناصر الكفوءة والمقتدرة في الأمن فهناك أفراد وضباط ومدراء أمن عكسوا صورة طيبة ونادرة عن الأمن ..لكنها تكاد تكون نادرة..

• ما هي دعوتكم للمؤسسات الأمنية فيما يتعلق بالارتقاء بالوظيفة الأمنية لما يلبي تطلعات المجتمع ؟

- أدعو وزارة الداخلية إلى إعادة النظر في أقسام الشرطة بحيث تليق هذه الأقسام بالمواطن اليمني.. كما أدعوها إلى ضرورة الالتزام بالقوانين ذات العلاقة بالمعاملات الحقوقية مع المواطنين، وإلزام مدراء هذه الأقسام بتنفيذ القوانين بحث لا يحتجز المواطن أكثر من 24 ساعة وان ترحل قضيته إلى القضاء.. لأن تجاوز هذا المعيار الضبطي يعد نافذة للمساومات والمتاجرة بقضايا الناس..

##هل نفهم أن الخطأ يكمن في المعايير والشروط التي أعطت هذا الفرد حق

مدير أمن محافظة الحديدة العميد محمد المقالح لـ(الثورة)

تكامل الشرطة والمجتمع مرهون بمستوى الوعي والمعايير المهنية
إعادة تشكيل الصورة اللائقة بالأمن يحتاج لسنوات

عميد.محمد المقالح

•بداية عميد محمد.. يرى كثير من أخصائي الاجتماع إن الصورة الذهنية الباهتة عن رجل الأمن لدى المجتمع هي الممارسات الخاطئة التي تصدر من رجل الأمن... كيف تنظرون لهذا التأصيل ؟

- دعني أؤكد في البداية ما ذهب إليه هؤلاء الاجتماعيون، لكن يجب التوضيح الأكثر صلة بما يشوب الصورة الذهنية لرجل الأمن اليمني لدى المجتمع على المدى التاريخي، فصحيح إن الممارسات الخاطئة هي العامل الأساس لعكس صورة مشوهة عن الأمن ورجاله في مختلف مؤسسات وأجهزة الدولة الامنية والمرورية وغيرها... لكن في المقابل هناك صورة تاريخية ارتبطت بمراحل سياسية مختلفة بدأت من الإمامة وما يرويه الآباء للأبناء عن عسس الإمام وعكفته، هذه الوصف التاريخي يرسم صورة مشوهة عن رجل الأمن في الذاكرة المجتمعية.. كما أن الحياة الأمنية في عقود ما بعد الثورة السبتمبرية شهدت كثير من الاختلالات والممارسات الخاطئة التي شابت عمل رجال الأمن فبقت الصورة أيضاً قاتمة، ناهيك عن القاعدة المعروفة لدى المجتمع اليمني والعربي أيضاً وهي (الحسنة تخص والسيئة تعم).. فأبسط ممارسة خاطئة يرتكبها رجل الأمن تحسب على كل الأجهزة الأمنية وجوانب العمل الامني..

• حالياً كيف تنظرون للعلاقة بين رجل الأمن وبين المواطن من خلال عملكم ..؟

- طبيعي أن العلاقة تظل محكومة بشيء – وإن كان نسبي - من أبعاد هذه الصورة الذهنية وما لمسناه منذ عملنا في الأجهزة الأمنية هو إنها علاقة تنافر حد العدائية، فالمواطن يرى في بعض الأحيان إلى الأمن بأنه عدو خصوصاً عندما يتعرض لمحاولة ابتزاز وهو في موقع المظلوم من خصمه، لكن هذا الخطأ لا يعمم على كل رجال الأمن فهناك من يعرفون قيم العمل الأمني وأخلاقياته فيعكسون صورة جيدة تقرب المواطن للأمن وتجعله يدرك أن رجل الأمن حارس الحق وليس عدواً لأحد..

• هل تقصد انما جرى من تقطعات ونزاعات واقتتال على الأراضي مثلاً ونهب في الطرقات العامة مرجعه الأمن ..؟

- ليس هذا المعنى ..وإنما أقصد به ثقافة المجتمع وعدم وعيه بأهمية اللجوء إلى الأمن هي أبرز الدوافع للتعبير المغلوط عن الحقوق، بأن تقطع الطريق أو تلجأ للسلاح في أبسط قضية خلافية.. صحيح إن جزء بسيطاً من أسباب نشوء هذه الثقافة هو في الممارسات الخاطئة للأجهزة الأمنية، وفشلها في كثير من القضايا، لكن المسألة برمتها ترتبط بغياب الدولة والانفلات الأمني الذي شهدته البلاد في أكثر من ظرف سياسي وأكثر من مرحلة سياسية.. يأتي فوق ذلك البعد القانوني المغيب في حفظ مسارات العمل الأمني المهني للوظيفة الأمنية، والمفهوم المغلوط لدى رجل الأمن تجاه وظيفته...فبعض رجال الأمن للأسف يتصورون إن الشرطي أداة بيد الحاكم أو بيد الشخص الذي عينه في هذا المكان أو في ذلك القسم، وليس حارس لأمن المجتمع، بعيداً عن الولاءات السياسية والحزبية وبعيداً عن العاطفة تجاه أحد.. وبالنسبة للمعايير فالكل يعرف مكمن الخلل الذي أعترى مسار العمل الوظيفي في كل أجهزة الدولة، إذ إن معايير الوظيفة العامة في اليمن كانت وما تزال في معظمها شخصية وخصوصاً في الوظيفة الأمنية، تخضع لمعايير شخصية قائمة على الولاءات، والوساطات والمحسوبية والقرابة مما أثر على سير العمل الأمني برمته.. فلم يستطع رجل الأمن أداء دوره تجاه الوطن والمواطن.. بصورة غير صحيحة وهذا طبيعي لأن هؤلاء غير مؤهلين لانعدام المعايير الموضوعية في تعييناتهم.. فكان يؤتى بالرجل من أي مكان أو تخصص مهني آخر إلى على رأس جهاز أمني..لذلك حصلت الفجوة ليس بين المجتمع ورجل والأمن بل وبين منتسبي الأمن أنفسهم خصوصاً الكفاءات المؤهلة والمخلصة التي تشعر بأنها تحترق ويذهب جهدها في التأهيل والتعليم والثقافة سدى..

• ماذا تقترح في هذا الاتجاه من معايير ..؟

- أرى في هذا الاتجاه أن تكون هناك معايير موضوعية مهنية بحتة نحترمها جميعاً كرجال أمن ونتوقف عندها جميعاً لأنها معايير تتسم بالدقة والتخصص لمن يريد الانتساب لوظيفة الأمن.. فضلا عن توفر هذه المعايير والابتعاد عن التسيس للوطنية الأمنية والمحسوبية في قرارات التعيين في أي جهاز من أجهزة الدولة..وأي تعيينات خارج هذه المعايير كأن تستند إلى معايير الولاءات السياسية أو الشخصية الضيقة لا يمكن أن تخدم البلد وستعزز الصورة الذهنية السلبية عن رجل الأمن..

• من خلال تعاملكم مع المواطن ومع المجتمع ككل..كيف تنظرون إلى رؤية الناس تجاه رجل الأمن الملتزم أو غير الملتزم ؟

- الحقيقة الناس أذكياء جداً، فاليمنيون ليسوا أغبياء..فحين يأتي أحدهم إلى قسم الشرطة فهو يعرف من هو هذا الراجل الذي أمامه، هل هو رجل نزيه وعادل أم لا؟ وبالتالي فهو يحترمه، وإذا كان غير ذلك فلا يحترم تصرفاته.. أما كيف يعرف ذلك فهو يعرف من خلال الحديث معه ومن خلال موقعه من القضية هل يريد فصل القضية أم يريد ابتزاز المواطن مع خصمه.. ناهيك عن السمة التي اكتسبها رجل الأمن الذي أمامه من خلال تعامله مع كثير من قضايا الناس والموطنين، فكل المواطنين مثلا في الأحياء يعرفون جيداً رجال الأمن الذين في القسم، ومن هو الذي يأخذ رشاوى أو يبتز المواطن..وبالتالي أنا أرى مفارقات عجيبة في التعامل بين المواطن والأفراد من وقت لآخر، وبالتالي العلاقة مرهونة بمستوى قيم الفرد وثقافته وابتعاده عن الابتزاز ومن لديه هذه المزايا من رجال الأمن فهو يحظى بمكانة قيمة لدى المجتمع ولدى المسئولين عليه..

• كيف وجدتم تعامل المجتمع مع الامن في محافظة الحديدة ؟ وكيف تنظرون لمسألة تسيس الوظيفة الأمنية .؟

- للأمانة أبناء محافظة الحديدة أكثر الناس التزاماً واحتراماً لرجل الأمن وللمؤسسة الأمنية فنادراً ما تحصل هناك مشاكل تتعلق بعدم الاستجابة والتعاون من المواطن مع رجل الأمن وهذه المشاكل تحصل في كل مكان لكنها في الحديدة قليلة جداً ،وحدوثها دائماً مرتبط بعوامل تكون سياسية كتعبئة خاطئة ضد رجل الأمن لهدف إقلاق السكينة لتشويه صورة الأمن.. أما تسيس الوظيفة فهي من العوامل السلبية التي ساهمت في رسم ملامح الوجه الحاضر لرجل الأمن.. وهذه مورست منذ زمن طويل وبالتالي كان هناك الاقصاء والتهميش وكان هناك التحيز الحزبي والسياسي.. وهذا أدى إلى خروج الجهاز الأمني عن مساره الصحيح والسليم..

•ماذا تقولون حول ما أثير إعلامياً متهماً أمن الحديدة بقمع المتظاهرين؟ وكيف تسير الأمور الآن ؟

- بالنسبة لما تداولته المواقع الالكترونية وبعض الصحف لا أساس له من الصحة ، سوى استغلال حالة المظاهرات في الحديدة فنحن تمسكنا بأعلى درجات ضبط النفس لعلمنا أن هؤلاء الناس طيبون ومستغلون ومدفوعون، وكان الهدف واضحاً وسياسياً بحتاً يسعى لتعطيل الحوار في محافظة الحديدة، واحداث اختلالات أمنية لكننا استمرينا في ضبط النفس والتعامل بمسئولية حتى استقرت الأوضاع، واتضح للجميع ما كان يدور، لدى الإعلام السياسي، وأصبح معظم هؤلاء الناس يدركون المصلحة الوطنية ويبتعدوا من هذا الجدل والإشكالات الأمنية.. خصوصاً في هذه المرحلة.. ولم تزدنا الحملة الإعلامية التي شنت علينا سوى إصرار على أداء واجبنا...فحبل الكذب قصير..

والآن الأمور تسير بشكل جيد ونحن نلمس تعاون كبير من المواطن فالكل صار يدرك أن الأمن مسؤولية الجميع وليس مسؤولية الأمن فقط.. خصوصا الشخصيات الاعتبارية في المحافظة.. والحمدلله استطعنا تجاوز الصعاب.. ونحن الآن بصدد ترميم العلاقة بين المواطن والأمن فهؤلاء كلهم أبناؤنا وإخواننا ونتعامل مع القضايا بمهنية بحتة.. والقانون فيصل كل القضايا الخلافية.. وندعو الإعلام إلى العمل الجاد مع الارتقاء بوعي المجتمع كيف يعبر عن رأيه كيف يتعامل مع القانون لأخذ حقوقه.

• ماذا عن واقع أقسام الشرطة في محافظة الحديدة... ؟

- للحقيقة اقسام الشرطة في الحديدة عبارة عن مبان متهالكة عفى عليها الزمن ولا تليق بأمن المحافظة كغيرها من محافظات الجمهورية.. فقد أصبحت تعكس صورة أكثر قتامة عن الأمن.. كذلك الكادر الأمني لا زال بحاجة إلى إعادة تأهيل وتدريب وتثقيف.. ونحن نحاول في محافظة الحديدة الحصول على مبنى حديث ليكون قسم شرطة نموذجي في المحافظة على الأقل.. كما أننا نسعى للارتقاء بعلاقة الشرطة بالمواطن.. وهمنا الكبير هو كيف نقدم خدمة للمواطن بصورة محايدة وشفافة وبصورة تعكس المسئولية الوطنية في خدمة المواطن وليس التسلط عليه..